

ورقة عمل

صندوق الزكاة الاردني واقع وتحديات

مقدمة للمؤتمر الدولي السابع

تفعيل الدور الحضاري لفريضة الزكاة

واقع المجتمعات المعاصرة

تحت شعار

((الزكاة والتنمية المستدامة))

للدكتور عبد محمود السميرات

مدير عام صندوق الزكاة الاردني

المنعقد في مملكة البحرين خلال الفترة

١٥ - ١٧ اكتوبر ٢٠١٩م

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين
محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه اجمعين ومن سار على
دربهم الى يوم الدين وبعد،،

في البداية اقدم شكري وتقديري الى دولة البحرين الشقيقة والى جلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين على استضافة هذا
المؤتمر

كما اقدم شكري وتقديري الى معالي وزير العدل والشؤون الاسلامية
والاوقاف في مملكة البحرين الشيخ خالد بن علي آل خليفة على رعاية هذا
المؤتمر.

كما اقدم شكري و عرفاني الى ادارة صندوق الزكاة البحريني ، ومركز
البحوث والدراسات والاستشارات الاجتماعية - لندن ، ومركز كمبريدج،
ومجموعة الرقابة للاستشارات الشرعية والمالية على اقامة هذا المؤتمر
،وكل من ساهم واثرى هذا المؤتمر بالأفكار البناءة والتي نحن بأمس
الحاجة اليها في هذه الايام.

نجلس هنا في مملكة البحرين على مائدة العلم والعلماء للبحث وايجاد
الحلول الناجعة التي تهتم الاسلام والمسلمين وتعالج الكثير من قضايا
العصر ومنها قضايا الزكاة .

لذا لا بد من نظرة فقهية جديدة ومعاصرة للزكاة اخذاً وإعطائاً
والبناء عليها ، وبناء استراتيجية تعمل على التوجه نحو المشاريع التأهيلية
الانتاجية التي هي كفيلة بمعالجة قضايا الفقر والبطالة ، والتي تعمل على
خلق فرص عمل جديدة للأجيال القادمة.

من هنا اود ان اضع بين ايديكم ورقة العمل المقدمة لهذا المؤتمر
والمعنونة تحت عنوان ((صندوق الزكاة الاردني ، واقع وتحديات)).

صندوق الزكاة الاردني ، واقع وتحديات

المقدمة:

جعل الله سبحانه وتعالى فريضة الزكاة من اهم اركان الاسلام، لا يتم اسلام المرء إلا بها ولا يكتمل ايمانه الا بأدائها ان كان ممن تجب عليه، فهي فريضة اجتماعية تؤدي في صورة عبادة اسلامية لحكم جليلة فهي ليست منة من المعطي وليست تسولا من الآخذ.

قال تعالى في كتابه العزيز الآية (٦٠) من سورة التوبة:

((إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ ۖ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)) صدق الله العظيم

ان الاسلام بشموليته وصلاحيته لكل عصر وجيل يسعى الى تحقيق العدالة الاجتماعية بين ابناء المجتمع الواحد، ويكفل حياة العاجزين منهم عن الكسب او المقصرين عن ادراك ما يحتاجون اليه من موارد العيش او من تصيبهم احداث الزمان بكوارث ومصائب ونكبات.

لهذه الاعتبارات وغيرها، حارب الاسلام الفقر، وألزم الفقير الكد والاجتهاد وطلب الرزق دون اللجوء الى السؤال او ذل التسول، ولكن اذا عجز الانسان عن توفير ما يحتاجه من متطلبات الحياة الكريمة فإن التشريع الاسلامي اوجب على الاغنياء حقا لهؤلاء الفقراء من خلال فريضة الزكاة والصدقات والكفارات والنذور لسد حاجتهم، وكفاية معيشتهم ويكفل لهم حياة لائقة تبدد عنهم الحاجة المذلة، وبهذا يتطهر المجتمع المسلم من هذه الآفة آفة الفقر المشينة، فلا يكون في الناس محتاجون يائسون ولا فقراء متألمون، ولا عاجزون متكفون. وفي هذا التشريع الحكيم من رب رحيم حكم تشاد العدالة ويرسخ التكافل الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين ابناء المجتمع الاسلامي.

فنحن اليوم امام فريضة من فرائض الاسلام وهي الركن الثالث من اركان الاسلام التي قرنها الله بالصلاة في اكثر من ثلاثين موضعاً في القرآن الكريم نظراً لمكانتها وأهميتها في حياة المسلم والمجتمع.

وكان القصد من مشروعيتها كما ذكر الامام الشافعي في موافقاته رفع رذيلة الشح ، ومصالحة ارفاق المساكين واحياء النفوس المعرضة للتلف.

فجاءت لرعاية الكليات الخمس وأقامتها من حفظ الدين والنفوس والنسل والعقل والمال، وبما يحقق اعادة توزيع جزء من ثروات الاغنياء على الفقراء بهدف تكافل المجتمع وترابطه.

وللمساهمة في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة جاء الاهتمام في كثير من الدول الاسلامية بالزكاة حيث كانت المملكة الاردنية الهاشمية من اوائل الدول العربية التي اصدرت تشريعات تنظم عمل الزكاة وتعود البدايات الاولى لعام ١٩٤٤م.

ومنذ ما يقارب السبعة عقود اصدرت المملكة الاردنية الهاشمية قانوناً خاصة لتفعيل فريضة الزكاة وجبايتها، وبعدها بسنوات صدر قانون صندوق الزكاة عام ١٩٧٨م ثم قانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٨م ، والذي انشئ بموجبه صندوق الزكاة والذي اعطاه الشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري وحق التملك والتعاقد ، واسس له مجلس ادارة يرأسه معالي وزير الاوقاف ونخبة من الاعضاء يتولى هذا المجلس رعاية شؤون الصندوق ورسم السياسة العامة واقرار الخطط والمشاريع والموازنة العامة له.

ويتبع للصندوق (١٩) فرع موزعة على جميع انحاء المملكة و (١٩٦) لجنة زكاة تنتشر في كافة محافظات والوية المملكة ويعتمد الصندوق ولجانه في مواردهم على زكاة المال والهبات والتبرعات التي تمكنه من تنفيذ برامجه المختلفة كالمساعدات النقدية والعينية وتنفيذ المشاريع التأهيلية وكفالة الايتام والبرامج الموسمية المختلفة .

التشريعات الناظمة لعمل صندوق الزكاة

تم اصدار العديد من التشريعات والقوانين والتعليمات الناظمة لعمل الصندوق ومواكبة مستجداته العصرية بما يتوافق مع فقه الواقع والمستجدات.

١. قانون صندوق الزكاة رقم (٨) لعام ١٩٨٨
٢. نظام التنظيم الاداري لصندوق الزكاة رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧
٣. تعليمات لجان الزكاة و تعديلاتها رقم (٣) لسنة ١٩٩٦
٤. تعليمات برنامج كافل اليتيم وتعديلاته لسنة ١٩٩٧
٥. التعليمات الادارية والمالية لبرنامج مساعدة الطالب الفقير لسنة ٢٠٠٠م وتعديلاته.
٦. التعليمات الادارية والمالية لصندوق الزكاة رقم (١) لسنة ١٩٩٠م
٧. والتعديلات التي طرأت عليه لغاية ٣١/٣/٢٠٠٢م.
٨. تعليمات اسس وشروط صرف الزكاة وتعديلاتها رقم (١) لسنة ٢٠٠٢م.
٩. تعليمات تأهيل الاسر المنتجة / صندوق الزكاة رقم (٤) لسنة ٢٠٠٣م.
١٠. تعليمات واسس وشروط صرف الزكاة وتعديلاتها لسنة ٢٠١٧م.
١١. تعليمات واسس وشروط صرف الزكاة وتعديلاتها لسنة ٢٠١٨م
١٢. تعليمات واسس وشروط صرف الزكاة وتعديلاتها لسنة ٢٠١٩م

ولغايات تفعيل اهداف فريضة الزكاة وإسهاماتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ مبادئ التكافل الاجتماعي من خلال توزيع موارد الزكاة على المصارف المحددة وفق احكام الشريعة الاسلامية.

بدأت المملكة الاردنية الهاشمية بوضع مسودة مشروع قانون الزكاة لعام ٢٠١٩م بموجبه تنشء مؤسسة عامة غير رسمية لزكاة تتمتع بالاستقلال المالي والاداري يتولى ادارتها مجلس امناء وتشكل لها هيئة للفتوى والرقابة الشرعية تعنى بضبط جميع اعمال المؤسسة التي تورد اليها اموال الزكاة ومصارفها المتعلقة بالاموال التي تجب فيها الزكاة وشروط وجوبها وكيفية احتسابها واهمية ما يتميز به مشروع القانون انه يتيح للمركزي

موجب سندات قبض رسمية تنزيل مبلغ الزكاة المدفوع حسب النسبة التي يحددها المشرع من ضريبة الدخل المستحقة عليه.

فهذا يمنع بحد ذاته الازدواجية بين الضريبة والزكاة ويشجع المزكين لدفع زكاة اموالهم للمؤسسة وبالتالي يظهر الاثر المالي بزيادة ايرادات المؤسسة من الاموال الزكوية المحصلة وبالتالي يظهر الاثر الاقتصادي والاجتماعي على الفرد والمجتمع ككل. وما زال المشروع في قنواته التشريعية ونسأل الله التمام والكمال.

اهداف الصندوق:

تتلخص اهداف صندوق الزكاة بما يلي:

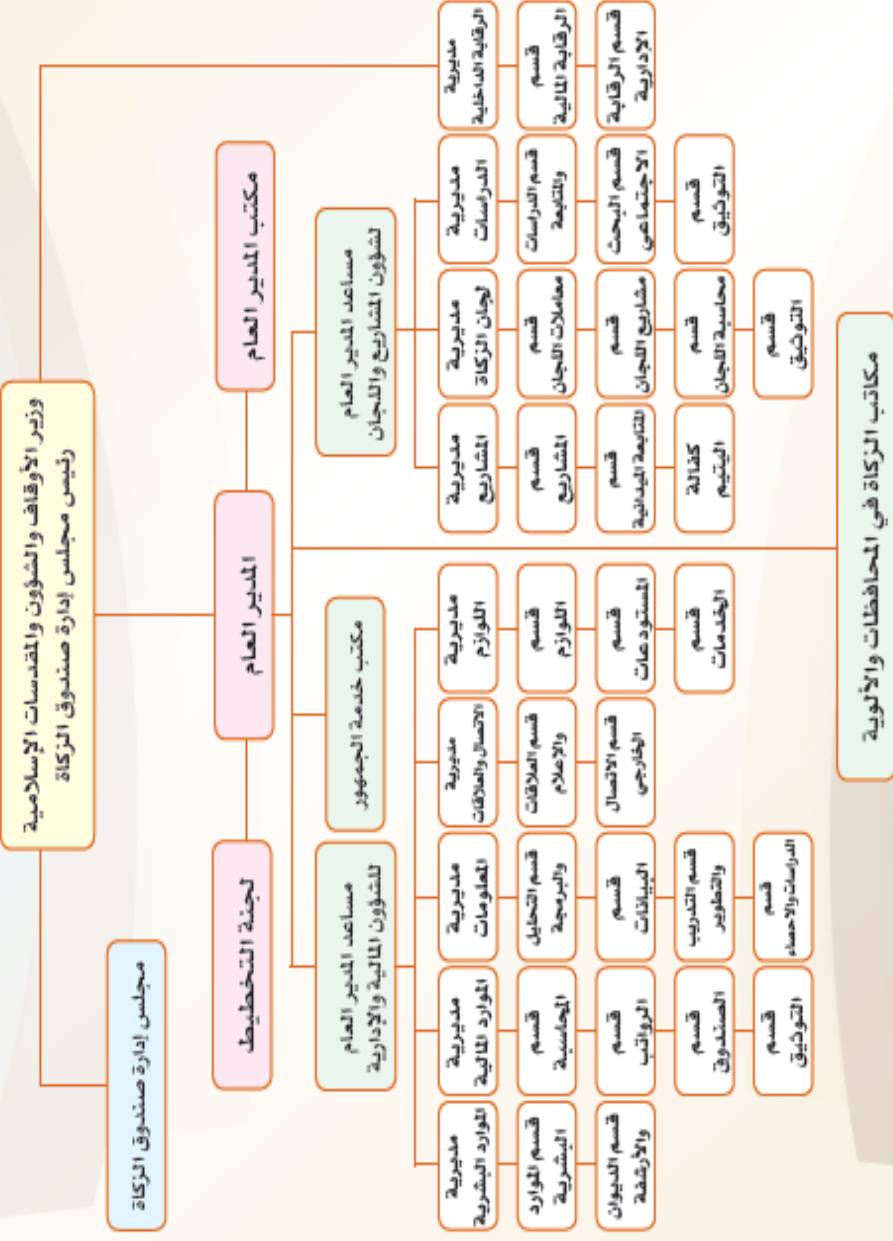
١. العمل على زيادة استقطاب اموال الزكاة والمساعدات والهبات.
٢. المساهمة في زيادة فرص تشغيل الاسر الفقيرة.
٣. زيادة عدد المشمولين بمساعدات نقدية متكررة.
٤. المساهمة في تقديم الخدمات الصحية المقدمة للفقراء.
٥. رفع كفاءة وفاعلية الاداء المؤسسي

مهام الصندوق:

تتلخص مهام صندوق الزكاة بما يلي:

١. يتولى الصندوق جمع الزكاة وتوزيعها على مصارفها.
٢. وضع الخطط ورسم السياسات المستقبلية لجمع الزكاة وتوزيعها وفق احكام القانون.
٣. اجراء الدراسات والبحوث الميدانية للتعرف على جيوب الفقر والحاجة الى اقامة مشاريع تأهيلية للأسر الفقيرة.
٤. انشاء مراكز التأهيل للمحتاجين من العجزة والمعوقين والمرضى والمنكوبين والمحتاجين ضمن امكانيات الصندوق.
٥. المساهمة في مساعدة الفقراء المحتاجين من طلاب العلم والمرضى والايتام وابناء السبيل.
٦. تقديم معونة شهرية للأسر الفقيرة.

الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة



اهم البرامج والفعاليات التي يقدمها الصندوق



اولاً: الملتقيات الخيرية والايام الطبية المجانية:

حرصت ادارة صندوق الزكاة على اقامة ملتقيات خيرية وايام طبية مجانية في المناطق الاشد فقرا في المملكة ومن ضمن خطة الصندوق السنوية اقامة (٢٥) ملتقى في مناطق جيوب الفقر ن ويتم من خلال هذه الملتقيات توزيع المساعدات العينية والنقدية والمشاريع التأهيلية على المستحقين ويقام على هامشها اليوم الطبي المجاني بالتعاون مع مستشفى المقاصد الخيرية التابع لصندوق الزكاة.

ثانياً: المساعدات الشهرية

يقوم الصندوق ولجانه بمساعدة حوالي (١٩) ألف اسرة مستحقة بمساعدات شهرية دورية وضمن دراسات ميدانية يتم تدقيقها من قبل الباحثين الاجتماعيين ويتم تسليم المستحقات الشهرية من خلال حسابات تم فتحها لهذه الغاية لكل اسرة في البنوك الاسلامية لتسهيل عملية الصرف.

وهناك برنامج كفالة اليتيم حيث يكفل الصندوق ما يقارب (٤٠) ألف يتيم مكفول من قبل الصندوق ولجانه بكفالة شهرية تتراوح من ٣٠ - ٥٠ دينار لليتم الواحد شهرياً.

ثالثاً: المشاريع التأهيلية الانتاجية:

قام الصندوق في السنوات الاخيرة بانتهاج استراتيجية تقوم على تحويل المحتاج من متلقي للمال الى فرد منتج عن طريق منحه مشروع تاهيلي انتاجي ، وذلك بما يمكنه من العيش بكرامة وتغنيه عن السؤال وهذا بطبعه يعمل على الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة ويسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فهذه المشاريع تقوم على اساس استثمار الجهد الكامن لدى الاسر الفقيرة في المنزل الريفي ولا تتطلب غالبا هذه المشاريع أي معدات او الات لغايات الانتاج ، وانما تحتاج على التدريب والصيانة خلال فترة المشروع .

وتعتبر كلفة انشائها مقبولة قياساً بالمشاريع الأخرى إذ تدر دخلاً ثابتاً ومستقراً ، كما أن السلع المنتجة من السهل تسويقها محلياً وبأقل جهد، إذ يغطي إنتاج هذه المشاريع فصول السنة وهذه المشروعات متنوعة تشمل:

١. مشروعات تربية الأبقار الحلوب
 ٢. مشروعات تصنيع مشتقات الحليب
 ٣. مشروعات تربية الدجاج البياض
 ٤. مشروعات تربية الماعز الشامي
 ٥. مشروعات تربية الأرناب
 ٦. مشروعات تصنيع مشتقات الخضار والفواكه.
 ٧. مشروعات الحدائق الخضرية من الأعشاب الطبيعية كالزعتر والميرمية والبابونج.
- وهناك مشروعات صناعية صغيرة وحرفية تقليدية تشمل على :

١. مشروع حياكة الملابس
٢. مشروع النباتات الصناعية وتنسيق الزهور
٣. مشروع التحف التراثية
٤. مشروع البسط والسجاد
٥. مشروع الرسم على الخزف
٦. مشاريع البقالة وبيع الأجهزة الخلوية وادوات التنظيف والنثرات وغيرها.
٧. مشروع طباق القش
٨. مشروع تشكيل الرمل الملون
٩. مشروع التريكو والتطريز

فأغلب هذه المشاريع التي تمنح من الصندوق تمثل طابعاً حضارياً وتراثياً مما يسهل عملية تسويقه وخاصة في المجالات السياحية لذلك يمكن اعتبار هذه المشاريع ذات جدوى اقتصادية.

رابعاً : سهم الغارمين

قام مجلس إدارة الصندوق مع بداية عام ٢٠١٧م بتفعيل سهم الغارمين أحد مصارف الزكاة الثمانية فتم تخصيص مبلغ نصف مليون دينار لهذا البرنامج وتم إبرام اتفاقية بين صندوق الزكاة ووزارة العدل ومديرية

الامن العام (دوائر التنفيذ القضائي) ودائرة مراكز الاصلاح والتأهيل حتى يتم تنفيذاً لبرنامج بشكل مؤسسي.

فإستهداف البرنامج النساء المسجونات والمحكومات بأحكام قطعية ضمن مبالغ مالية دون الفي دينار ضمن حالات انسانية مدروسة ، حيث استفاد من هذا البرنامج ما يقارب (٦٥٠٠) غارمة ضمن مبادرة اردن النخوة التي اطلقها جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله بتاريخ ٢٢/٣/٢٠٠٩م بمبلغ اجمالي اربعة ملايين دينار.

خامساً: مشروع الحقيبة المدرسية:

استشعاراً من الصندوق بالظروف المعيشية للأسر العفيفة وتخفيفها عليهم قام صندوق الزكاة في السنوات الاخيرة منذ عام ٢٠١٧م باطلاق مبادرة حقيبي حيث قام بتوزيع ما يزيد عن (٢٠) الف حقيبة مدرسية مع كافة مستلزماتها على الطلاب الفقراء والايتام في كافة مناطق المملكة

خامساً: ترميم المنازل للأسر الفقيرة:

تم تخصيص مبلغ مليون دينار لترميم منازل الاسر العفيفة بعد اجراء الدراسة الاجتماعية والكشف الحسي من قبل لجنة مختصة لكل منزل ، حيث تم ترميم وصيانة العديد من المنازل في مختلف مناطق جيوب الفقر.

سابعاً: حملة الشتاء

يخصص الصندوق سنوياً مبلغ مالي يوزع مع بداية فصل الشتاء اما نقدا او على شكل مواد عينية بطانيات وتدفئة وغيرها على الاسر المحتاجة لمواجهة ظروف الشتاء.

ثامناً: مبادرة افطارك علينا في شهر رمضان المبارك

استجابة للتوجيهات الملكية السامية اطلق صندوق الزكاة مع بداية شهر رمضان المبارك حملة افطارك علينا تشتمل على توزيع القسائم الغذائية

للأسر العفيفة واليتام في مختلف مناطق المملكة حيث استفاد من هذه المبادرة ما يقارب (٤٧) الف أسرة من الصندوق ولجانه.

تاسعاً: الوقف الصحي

يعتبر اول وقف صحي على مستوى المنطقة مستشفى المقاصد الخيرية التابع لصندوق الزكاة حيث تم افتتاحه منذ عام (٢٠١٤) وتوالت الجهود بتطوير وتحديث المستشفى بشكل مستمر ورفده بالكفاءات والاجهزة اللازمة حتى وصل عدد الاسرة الى (١٠٠) سرير وتشتمل المستشفى على جميع العيادات والاختصاصات.

ويعالج سنوياً ما يقارب (٢٦) الف مراجع ما بين مراجعي الطوارئ والعمليات والادخالات من داخل الاردن وخارجه وهناك صندوق داخل هذا المستشفى يسمى صندوق المريض الفقير وتم سن العديد من التعليمات والاسس للاستفادة منه ومعالجة الاسر المحتاجة.

ويقوم المستشفى بمشاركة الصندوق في اقامة الايام الطبية المجانية في المناطق الاشد فقراً.

وهناك العديد من المراكز الطبية التابعة للجان الزكاة التي تقدم الخدمة الطبية للأسر العفيفة في مختلف مناطق المملكة.

التحديات التي تواجه صندوق الزكاة الاردني

اولاً: من اهم التحديات التي تواجه مؤسسات الزكاة بشكل عام وصندوق الزكاة الاردني بشكل خاص هو مبدأ طوعية تحصيل الزكاة فوجود مبدأ طوعية الزكاة يبقى العائق الاكبر امام تحصيل وتعظيم ايرادات اموال الزكاة

وبالتالي يظهر اثر ذلك على الصندوق في التوسع بالبرامج والنشاطات التي تتعلق بالحماية الاجتماعية.

فالتوعية هنا عدم الالتزام بقوة القانون وعدم وجود تشريع ملزم لاداء فريضة الزكاة فمعظم القوانين والتشريعات الموجودة حالياً تمنح الخيار للمزكي وليس الالتزام وهذا ما يضعف تحصيل اموال الزكاة.

ثانياً: غياب الوعي والثقافة المتعلقة بفريضة الزكاة والزاميتها وبالتالي اثرها على الفرد والاسرة والمجتمع وبالتالي الاقتصاد ككل فهذا بطبعه تحد آخر ايضا امام صندوق الزكاة مما يجعل الافراد لا يندفعون نحو اداء زكاة اموالهم.

ثالثاً: ارتفاع معدلات الفقر والبطالة

بعد ظهور الازمة المالية العالمية وما نجم عنها من اثار اقتصادية واجتماعية سلبية والاردن جزء من العالم يتأثر كغيره بهذه الازمات مما جعل مشكلة الفقر والبطالة تتسع وتزايد وبالتالي هذه الجهات المعنية بالحماية الاجتماعية معنية بالحد والمعالجة الى حد ما.

ومع الاتساع المتزايد لمعدلات الفقر والبطالة وضعف ايرادات حصيلة الزكاة في الصندوق فهذا يشكل عبئاً كبيراً امام هذه التحديات.

رابعاً: تعدد الجهات والمصادر التي تتلقى وتقوم بجباية الزكاة بالاضافة الى صندوق الزكاة، فهذا تحد كبير يقلل من الايرادات وحصيلة الاموال الواردة للصندوق فهناك الجمعيات والمؤسسات الاخرى التي تقوم بجمع الزكاة وتوزيعها.

خامساً: الوازع الديني

فالوازع الديني مهم جدا فهو الذي يدفع الفرد نحو اداء العبادة او الفرضية وتبرئة ذمته امام الله. وهو الدافع الداخلي الذي يوجه الافراد الموسرين والمؤسسات ورجال الاعمال نحو اداء الواجب المطلوب منهم فالزكاة الركن الثالث من اركان الاسلام فالفرد يستشعر رقابة الله قبل رقابة القانون او البشر.

فكلما قوى الوازع الديني لدى الافراد وبالأخص الاغنياء كلما زادت ايرادات الصندوق لان الفرد هنا يشعر انه مطالب باداء هذه الفريضة وهذا المال هو مال الله وحق الفقير والمسكين وبالتالي يقل اقباله على الامور الدنيوية ويتجه نحو الآخرة فيظهر معنى التعاون والتكافل عندما يلتزم.

وهنا في هذا المجال ما زال امر الوعي والوازع الديني بحاجة الى المزيد حتى يتم تعظيم ايرادات الزكاة.

سادساً: ثقة الافراد

ثقة الفرد بالصندوق ولجانه يعد من العوامل الاساسية والتحديات الرئيسية لنجاح الصندوق وزيادة ايراداته لهذا يلقي عبء كبير على الاجهزة العاملة في الصندوق والعمل بشكل مؤسسي وبشكل شفاف وعادل حتى يتم زيادة ثقة المواطنين بمؤسسة الزكاة .

فالعاملون والادارة وكيفية التحصيل وكيفية الاداء للمستحقين ضمن المصارف الثمانية وعدم وجود أي خلل في سلوك او مسلكيات الادارة يجعل الثقة تزداد.

وهذا التحدي تحرص عليه المؤسسات المعنية بالحماية الاجتماعية في ظل عدم وجود قانون ملزم لاداء الزكاة ، فالافراد يتجهون لاداء زكاة اموالهم طواعية دون الزام وبالتالي عنصر الثقة الذي يدفعهم بهذا الاتجاه.

سابعاً: ضعف التسويق والوعي بوجود صندوق الزكاة

الحملة الإعلامية والدعائية والتسويقية التي يقوم فيها الصندوق ولجانه محدودة وهي في غاية الأهمية للوصول الى كل بيت للتعريف بوجود جهة معنية بجباية الزكاة وتوزيعها .

والسبب في ضعف التسويق الاعلامي التكلفة المالية المتعلقة بحملات التسويق والدعاية للصندوق ولجانه والبرامج التي يقدمها في ظل تعدد الجهات الاخرى التي تقوم بجباية الزكاة وتنافس الصندوق في هذه المهمة.

ثامناً: التنسيق مع المؤسسات العامة والخاصة

ضعف التنسيق ما بين مؤسسات الحماية الاجتماعية يشكل تحدياً كبيراً امام الصندوق وتعدد المرجعيات في هذا الشأن.

فالوصول للحالة المستهدفة ومعالجتها هي الهدف الرئيسي للصندوق ، وبالتالي ضعف التنسيق وتوحيد الجهود يعمل على تعدد الجهات التي تقدم المساعدة لنفس الحالة.

الا ان الصندوق في السنوات الاخيرة انتهج سياسة التعاون والتنسيق فيما يتعلق بقواعد البيانات للحالات المستهدفة وتحديثها وتطويرها بشكل مستمر .

تاسعاً: الموارد البشرية

نقص الموارد البشرية ذات الخبرة والدراية في مجال الزكاة يعد تحدداً اخر من التحديات التي تواجه الصندوق علاوة على الوصول الى البيانات المنظمة والاحصاءات المناسبة لتسهيل عملية التخطيط ما زال بحاجة الى جهد كبير.

وفي الختام نتمنى للأهمية والضرورة في هذا الوقت ان تفكر مؤسسات
الزكاة بالتنسيق فيما بينها في ايجاد مؤسسة عالمية للزكاة والتكافل
الاجتماعي.

هذه المؤسسة العالمية للزكاة والتكافل الاجتماعي لا تعني الانغلاق
والخصوصية المقصورة على الدولة بحد ذاتها بل يمتد ذلك الخير الى
جميع الدول وبالتالي يتحقق التعاون والتكافل والتنسيق المستمر المشترك
ضمن منظومة مترابطة يجمعها هدف واحد لمواجهة القضايا الانسانية
والازمات الطارئة.

فكم نجد اليوم من قضايا واحداث وازمات انسانية معاصرة من زلازل
ومنكوبين ولاجئين وكوارث وفيضانات في العديد من الدول.

فهذه المؤسسة تمكن الدول اجمع من ان تتعاون وتنسق الجهود لمواجهة
التحديات والطوارئ التي تحدث بين الفينة والاخرى.

والله ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،